دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإصلاح التربوي المصري من منظور شرق أوسطي وأوروبي
المصدر:	المجلة العلمية لكلية التربية
الناشر:	جامعة الوادي الجديد - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	شحاتة، حسن سيد
المجلد/العدد:	مج1, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	يوليو
الصفحات:	1 - 35
رقم MD:	1161661
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السياسة التعليمية، الإصلاح التربوي، نظم التعليم، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1161661

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة أسيوط
١٩٥٧ - ٢٠٠٧
خمسون عاما من العطاء والتميز
كلية التربية بالوادي الجديد
المجلة العلمية

الإصلاح التربوي المصري من منظور شرق أوسطي وأوروبي

إعـــــداد
أ.د/ حسن شحاته
أستاذ المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

(المجلـــد الأول ـ العـــدد الأول ـ يوليو ٢٠٠٨ م)

تقدم هذه الدراسة النقدية التحليلية رؤى الإصلاح التربوي الاستراتيجي من منظور شرق أوسطي وأوروبي معًا، فتبدأ بعرض تلك الرؤى الاستراتيجية المطروحة في دول أوروبية وشرق أوسطية للإصلاح التربوي، ثم النقلة النوعية في الإصلاح التربوي المصري في هذا الإطار العام، والمفاهيم الجديدة للإصلاح التربوي ، ومعالم تلك الخطة الاستراتيجية للإصلاح التربوي، وإصلاح المناهج إصلاح للتعليم، ثم التعليم التكنولوجي لصناعة المبدعين.

أولاً- رؤى إستراتيجية شرق أوسطية للإصلاح التربوي:

التعليم يرتبط ارتباطًا عضويًا بالمجتمع، حيث إن هدفه تخلقه الظروف الموضوعية ومطالب الحياة، وحيث يتأثر بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع. إن التعليم ليس امتيازًا تنفرد به الطبقات الأرستقراطية الميسورة، ذلك أن تطور الإنتاج وازدياد الحاجة إلى اليد العاملة المتعلمة، وكذلك تعاظم ضغوط الطبقة العاملة لانتزاع حقوقها أدى بالحكومات الشرق أوسطية إلى فتح أبواب المدارس أمام أبناء الشعب تأمينًا لمصالحها في الأيدي العاملة الماهرة، وتجنبًا لانفجارات شعبية هي في غنى عنها. إنه مع تطور الإنتاج الآلي الضخم كان لابد من زيادة معارف العامل، ورفع مستواه العلمي والمهني، حيث تطلب الإنتاج الحديث التكنولوجيين والمهندسين والعمال المهرة.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على أن التعليم حق لكل شخص، وأن الدولة عليها أن توفر التعليم مجانًا في كل مراحله الجامعية وما قبل الجامعية متاحًا للجميع تبعًا لكفاءاتهم وقدراتهم العقلية، وأن يستهدف الشخصية الكاملة للإنسان، ويعزز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وأن يعزز أيضًا التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات القومية والدينية وأن يؤيد

الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأنه للآباء على سبيل الأولوية حق اختيار نوع التعليم الذي يعطي لأولادهم. إن التعليم يؤدي دورًا أساسيًا في تكوين الفرد وتسليحه بالمعارف والمهارات، وتنمية قدراته، وتكوين اتجاهاته ليجعل منه إنسانًا سويًا، قادرًا على التكيف الاجتماعي ومساهمًا في بناء مجتمعه في ذات الوقت، وحتى يخرج الناس من حدود الهمجية إلى رحاب الإنسانية. فهو محرك التقدم العلمي والاجتماعي، إذ يهيئ الفرد للإنتاج ويزجه في مجال التنمية المادية والروحية، فهو عنصر أساسي من عناصر التنمية في أي مجتمع من المجتمعات الشرق أوسطية أو الأوربية على حدّ سواء.

إن التعليم تتزايد الحاجة إليه في عالم يعصف به التغير السريع في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن تقدم المجتمع الشرق أوسطي ونموه يتوقف إلى حدّ كبير على حسن استثماره لكل ما لديه من طاقات وإمكانات وثروات وعلى رأسها الثروة البشرية، وعليه أولت الدول الأوروبية المتقدمة أهمية واضحة لهندسة قواها البشرية وحرصت على توفير متطلباتها من التعليم بمختلف أنواعه، ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد سبل استخدام المجتمع لما لديه من قدرات وإمكانات بشرية. وإذا كان للتعليم هذا الدور الكبير في تقدم الشعوب ودفع عجلة التطور، وتحقيق الرفاهية للإنسان، فإن دوره أكبر فيما يتعلق بالفرد من حيث تنمية مواهبه، وتفجير طاقاته، وتحقيق حياة كريمة حرة للإنسان الكوني.

إن هناك دعوات تبنتها المؤسسات الأوروبية الدولية أو الإقليمية والوطنية الشرق أوسطية في محاولة منها لمواجهة مطالب الثورة العلمية والتكنولوجية والتنمية الشاملة، وتحقيق مبدأ الديمقراطية، وضمان الحقوق الأساسية للإنسان وكلها حقوق قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص وإعطاء أسبقية للفئات المحرومة

وفي مقدمتها: ديمقراطية التعليم، والتعليم للجميع، والتعليم الأساسي، والتعليم المستمر، وتعليم الكبار وتعليم المرأة والتعلم الذاتي. ومعنى ذلك أن التعليم الشرق أوسطي يتخذ مساره في مناخ دولي أوروبي متغير، تشتد فيه حدة المنافسة في الأسواق العالمية وحتى تتدفق السلع والمعلومات بين أرجاء العالم، وبذلك أيضًا أصبحت الأنظمة التعليمية تتحمل مسؤوليات واسعة وخطيرة يأتي في مقدمتها تنمية الثروة البشرية التي لا غنى عنها في تحقيق التنمية البشرية، والحفاظ على أمن الأمة وسلامتها وحجز موقع لها على خارطة العالم الجديد.

إن المنافسة على الأسواق تتطلب إنتاجًا راقيًا في النوعية، يقوم على التقدم العلمي والتكنولوجي، وهذا لن يتوافر إلا بالإنفاق الهائل على البحث العلمي والتطوير، كما يستلزم أيضًا وجود قاعدة عريضة من العلميين والباحثين من ذوي المهارات العالية والتمكن العلمي تكون قادرة على إحداث التقدم. وهنا يبرز الدور المتميز والحاسم للتعليم في جميع مراحله في إعداد جيل قادر على العمل في مستقبل تحكمه مبادئ علمية وقيم إنسانية عالمية، الأمر الذي يتطلب تزويده بمعارف ومهارات وأنماط سلوك تمكنه من تحقيق ذاته والمساهمة في بناء مجتمعه والعمل على النهوض به وتطويره. ولكي يستطيع التعليم أن يكون قاطرة للتقدم ويحقق الأهداف المرجوة منه لابد من نشره وتجويده، أي لابد أولاً من وجود فرص كمية متاحة لنشر التعليم وتعميمه واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور من أجل مكافحة فعالة للأمية بصنوفها، وإعمالاً لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة للجميع، لأنه مفتاح التعامل مع متغيرات القرن الواحد والعشرين، ولأنه آلية التحكم في إيقاع حياة الإنسان وأطوار وجوده.

إن التعلم المستمر ينبغي أن يزيد من إمكانات التعليم للجميع من أجل تحقيق غايات شتى كإتاحة فرصة ثانية أو ثالثة، أو إرواء التعطش إلى المعرفة وتذوق الجمال، وإشباع الرغبة في تجاوز الذات، وتجديد وتوسيع أنواع التدريب المرتبطة بمقتضيات الحياة المهنية. ولابد ثانيًا من تأمين وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعيته، وبما يضمن فرصًا للمتعلم لتأسيس العقلية النقدية، وتنمية التفكير الابتكاري، وبناء التوجهات الاجتماعية مثل الاجتهاد والكفاءة والدقة والانضباط والمبادأة والعمل الجماعي والعدالة والمساواة واحترام الآخر والديمقراطية، بالإضافة إلى تأمين التعلم الذاتي والمستمر كسبيل لتملك معرفة واسعة وقدرات وتوجهات بناءة ومتنامية.

إن إحدى الوظائف الأساسية لتعليم المستقبل هو أن يكون تعليمًا للجميع بحيث يعمّ انتشار المعرفة في المجتمع التعليمي، مما يعمل على ضمان خلق نوع من التفهم وقدر من المشاركة في توجيه واستخدام المعرفة كقوة. إن التعليم لا يمكن تصوره في إطار المهارات العالية فقط مقتصرًا على القلة من أجل القلة، فالتعليم للجميع هو الأساس لتحقيق المجتمع القائم على المعرفة. إن تحقيق إمكانية ضخمة لتقدم البشر وتعزيز قدراتهم يتوقف على تمكينهم من اكتساب التربية وتوفير الأسس اللازمة للنهل من معين المعارف الملائمة والمتزايدة باستمرار، وللاستفادة من الوسائل الجديدة للمشاركة في هذه المعارف.

إن المجتمعات الشرق أوسطية تحرص اليوم من خلال منظورها ومنظور أوروبي على جعل التعليم واكتساب المعرفة حقًا من الحقوق الأساسية التي يجب أن توفره للجميع، وهي تهيئ في سبيل ذلك الموارد والإمكانات المتاحة والتنظيمات الملائمة التي تكفل هذا الحق وتيسر سبل الاستفادة منه غير أن هذا الحق المكفول قانونًا ليس أمرًا مطلقًا، وإنما يخضع لظروف اجتماعية، ومعطيات

اقتصادية، والتزام سياسي، لذلك تضع له كل دولة شرق أوسطية شروطًا وضوابط تجعله مقيدًا ومحددًا بعدد من السنوات ولفترة من العمر، يتحدد معها القدر الضروري من الفرص التعليمية، التي ينبغي توفيرها لكل فرد، والإجراءات التنظيمية والقانونية التي ترافق ذلك. ولعل مرحلة التعليم الأساسي التي تخصص لتربية الأطفال لتمكينهم من أدوات التعلم ومضامين التعلم أضحت في مختلف جهات العالم تشكل الحدّ الأدنى من التعليم الأساسي الذي ينبغي أن يكون متاحًا للجميع وضرورة لكل مجتمع هو شرط أساسي وإن لم يكن كافيًا لتحسين حالة الفرد والمجتمع، وهو ضروري لتدعيم المستويات العليا من التعليم، وتعزيز الثقافة والقدرات العلمية والتكنولوجية وبالتالي لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس. هو تعليم للجميع يؤهل الأفراد، ويغرس في نفوسهم حب التعلم والتعطش إلى المعرفة، ويعزز لديهم الرغبة في التعلم مدى الحياة. كما يحملهم المسئولية لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه، والنهوض بتربية تقوم على قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، وأن يكون المتعلمون متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والدينية التي تختلف عن نظمهم مع ضمان الحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة، وعلى حقوق الإنسان، وأن يعملوا من أجل السلام والتضامن الدولي في عالم يعتمد بعضه على بعض. إن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي عامل أساسي من التنمية المستمرة والاجتماعية، وأيضًا معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الشرق أوسطي. كما أنه يمثل عاملاً أساسيًا في تحقيق الحريات الإنسانية.

إن بناء رأس المال البشري راقي النوعية يتطلب النشر الكامل للتعليم الأساسي، وإطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، واستحداث نسق

مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور من أجل مكافحة الأمية بصنوفها وإعمالاً بمبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، وإيجاد وسائل داخل المجتمع في جميع المراحل تكفل ترقية نوعية التعليم بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتقانة للأحداث في المجتمع الشرق أوسطي.

ثانيًا- نحو نقلة نوعية في الإصلاح التربوي المصري:

خطة استراتيجية قومية لإصلاح التعليم في مصر تستغرق السنوات الخمس(٢٠٠٨- ٢٠١٢م) قدمتها وزارة التربية والتعليم لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: تحقيق جودة عالية في التعليم، ودعم كفاءة النظم، والتأصيل المؤسسي للامركزية والمشاركة المجتمعية، ثم تحقيق عدالة الإتاحة وتوفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أبناء الوطن.

ولعل هذه الاستراتيجية الجديدة تؤكد ضرورة مواصلة تطوير منظومة التعليم حيث تمثل مطلبًا رئيسًا لا يحتمل التأجيل فكل سياسات مصر وجهودها لابد أن تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه باعتباره محورها وغايتها ومحركها والمستفيد منها، أضف إلى ذلك أن قضية الجودة هي التحدي الأكبر أمام مسيرة الإصلاح التربوي. كما أن تلك الاستراتيجية تحقق المزيد من الخطوات للتوسع في إتاحة التعليم الأساسي وتطوير جودته، وتواصل تطوير التعليم الفني ومراكز التدريب المهني، وتعزز المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي في قطاع التعليم وتتوسع في تطبيق اللامركزية في إدارة العملية التعليمية بالمحافظات.

إن هذه الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي تكمن وراءها حقيقة أساسية تتمثل في أن التعليم حق ديمقراطي إنساني لجميع أبناء مصر وبناتها، وهو مدخل حقيقي إلى التقدم، وقاطرة التنمية ومشروع النهضة،

وآلية حقيقية لتحقيق سياسات جديدة في التنمية والإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة. كما يبدو بوضوح أن هذه الاستراتيجية قد التفتت بقوة إلى جوانب التعليم من خلال رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمهني للمعلم بإنشاء كادر خاص للمعلمين، وبناء المدارس، والارتقاء بجودة التعليم. الأمر الذي يعني الإصلاح الشامل للمناهج وطرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم، وإنشاء هيئة مستقلة للاعتماد والجودة، والاهتمام بالمناطق النائية، ودعم الأسر الفقيرة لضمان مواصلة تعليم أبناء الوطن. إن هذه الخطة الجديدة هي امتداد طبيعي ومعاصر لخطة تطوير التعليم والتي بدأ تنفيذها منذ ١٩٩١م ولثورة وثروة المعايير القومية للتعليم والتي خرجت إلى النور منذ عام ٢٠٠٣م، وهي في الوقت ذاته تتضمن متابعة جادة لدراسات وبحوث المجالس القومية المتخصصة وبحوث نقابة المعلمين والمؤسسات البحثية القومية، وكذا ما صُدر في وزارة التربية والتعليم في عشر السنوات السابقة من خبرات وتجارب متميزة وتقارير وخطط تعليمية تربوية، ناهيك عن أنها اشرأبت إلى المستقبل لوضع التعليم في إطار المنافسة العالمية حيث وضحت فيها الخبرات والتجارب والمبادرات الأوروبية في مجال التعليم واتفاقات مصر الدولية وما صدر عن المنظمات العالمية من وثائق ورؤى في تطوير التعليم. ويحسب لهذه الخطة الاستراتيجية للتعليم أنها أثبتت جهودًا سابقة بذلت من أجل تحديث التعليم أضافت إليها وأثرتها وحققت عصرنتها فربطت بين الماضي والحاضر ورؤى المستقبل. واتسعت الرؤى لتشمل حدثين أساسيين في تطوير التعليم المصري هما: إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوي. وحيث تم ذلك بصدور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦، وإقرار كادر المعلمين وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لرعايتهم مهنيًا، وقيامها على أسس ومعايير مهنية حديثة وذلك من خلال تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ من خلال القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧.

يضاف إلى ذلك أن مسيرة الإصلاح التربوي قد أفادت من جداول نموذج التحليل والتوقع في كافة المستويات التعليمية في رياض الأطفال، والتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام والفني على السواء، وكلها يعبر عن فلسفة تربوية تواكب مستحدثات العصر ورؤى الغد، وجاءت في صورة برامج محددة وأهداف واضحة وأطر دقيقة من الزمان والمكان والتكلفة والعوائد المنظورة والاستراتيجية معًا. والسؤال المطروح والأهم هو: ثم ماذا نحن فاعلون ؟

إن المأمول هو أن تتحول هذه الخطة إلى واقع عملي يعيد الحياة إلى المدرسة المصرية ويفعل أدوارها التربوي والتعليمي والحيوي من أجل إعداد أجيال جديدة تتمتع بقدرات وسمات شخصية متكاملة، قادرة على التفكير الناقد والإبداعي، وممارسة المنهج العلمي في التفكير وقادرة على الحوار وممارسة الديمقراطية والمواطنة المستنيرة، وقادرة على النجاح في حياتها العملية والعلمية، والمساهمة في بناء ثقافة جديدة تساعد في دخولنا إلى عالم المعرفة والمنافسة.

ومما يؤيد ويساند السعي نحو إنجاح هذه الخطة الاستراتيجية من حيث الاعتماد على البحث والتحليل للدراسات والتقارير القومية والدولية، وعلى الجلسات التشاورية منهجية للعمل وكذا البرامج والنماذج الإحصائية. إن الإفادة العلمية التي حظيت بها الاستراتيجية الجديدة عبر رؤى خارجية مصدر إثراء وغنى حيث مشاركة المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو بباريس، وكذا الأمم المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة لدول صديقة وكلها كان داعمًا للجهود الوطنية الصادقة من أجل بناء خريطة وطنية للتعليم وتحديثه ونموذج للتحليل والتوقع مما يساعد في حساب وتقدير كل مكونات إصلاح التعليم. بما في ذلك التكلفة والتمويل، كما تم إعداد وبناء أثنى عشر برنامجًا تعبر عن أولويات الإصلاح التعليمي والتربوي والمتابعة. وما نـــأمل بعد كل هذا أن يكون التنفيذ

لا مركزيًا على أرض الواقع في المحافظات والإدارات التعليمية والمدارس باعتبارها مؤسسات إنتاجية. وهذا يعني أن هذه الخطة الاستراتيجية بمثابة الإطار العام لعمل تشاركي مجتمعي تتم من خلاله جهود التنفيذ في المحليات وبرعاية قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية ورجال الأعمال. إن المأمول أن تكون المشاركة المجتمعية والمتابعة الجادة أساسين في تفعيل برامج التطوير والتي تنوعت لتشمل: الإصلاح الشامل للمناهج الدراسية ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي، وتحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية، والتأصيل المؤسسي للامركزية، والتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، وتحديث نظم رياض الأطفال، وإصلاح التعليم الأساسي، وتحديث التعليم الثانوي العام والفني، والتعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم، وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المدارس.

إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للخطة الاستراتيجية الجديدة هو ما نرجو تحقيقه حتى تتقلص ظاهر الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية من خلال بيئة تعليمية غير نمطية لا وجود فيها للدروس الخصوصية، كذلك فإن نجاح برامج المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة التي تستهدف برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية الداعمة لمشاركة المجتمع المدني، وتعميق الشعور بالملكية والمسئولية على مستوى المجتمع المحلي سوف يترتب عليها زيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة والمناخ المدرسي الجديد والمعلم، ونأمل أن يحول ذلك طاقة أولياء الأمور إلى المزيد من المشاركة المجتمعية والشعور بملكية المؤسسات التعليمية وممارسة المسئولية والمساءلة معًا. كذلك نأمل أن يتولد عن تنفيذ جيد لهذه الاستراتيجية ثقافة المواطنة والحوار في الشارع المصري ودعم سياسة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والارتفاع بقدرات

ومهارات المنتج التعليمي، وزيادة الاتجاه نحو دراسة العلوم والبحث العلمي، وزيادة عدد المدارس المؤهلة للاعتماد.

إن هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة تتطلب السعي المجتمعي وليس الحكومي فقط حتى تدب الحياة في تلك الاستراتيجية وتتحول إلى واقع حي ممارس يشعر به المعلم والمتعلم وولي الأمر، وحتى يصبح للتعليم مردود وعوائد مجتمعية ذات قيمة عالية في مسيرة التنمية الشاملة.

ثالثًا- مفاهيم جديدة للإصلاح التربوي المصري:

إن توأمة الإعلام والتعليم آلية فاعلة للوعي بثقافة إصلاح التعليم ومساراته ومتطلباته، بل وتحقيق توافق مجتمعي يساند كل الجهود الوطنية مشاركًا ومتابعًا ومصححًا لمسيرتها في جميع خطواتها نحو تحقيق غاياتها المنظورة والاستراتيجية معًا.

إن الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم ما قبل الجامعي ترتكز على مفاهيم ومبادئ أساسية تضع التعليم القومي على طريق المنافسة العالمية. إن الفكرة الرئيسة في الإصلاح هي تقديم تعليم عالي الجودة لقرابة (١٧)مليون متعلم في (٤٠) ألف مدرسة، وحيث تقوم على اعتقاد تربوي حديث بأن كل المتعلمين قادرون على الوصول إلى أعلى مستويات التعلم بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية أو العرق أو الدين، وعليه تتاح كل الفرص أمام المتعلمين للوصول إلى أعلى مستويات التعلم كما تقاس نتائجها بنظم تقويم الأداء، وكذا بالاختبارات المقننة قومية وعالمية، وعليه يتوجب أن تتاح وتتوافر أمام جميع المتعلمين الأطر الصحيحة للتعلم والتعليم والأدوات الصحيحة الملائمة للوصول إلى أعلى مستويات التعليم. أما المبدأ الثاني فهو دعم جودة العملية التعليمية داخل قاعات الدرس، وإيجاد أنماط غير تقليدية لأساليب التعليم والتعلم. وهو مبدأ يمكن

ظهوره في تطوير المناهج ودمج التكنولوجيا، وتحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية وهو ما يتطلب:

- أن يكون مدير المدرسة قادرًا على تحسين عملية التعليم والتعلم باعتباره قيادة تعليمية مسئولاً مع هيئة التدريس عن المستوى الأكاديمي للمدرسة.
- أن تتوافر في المدرسة متطلبات التدريب والرعاية والتوجيه، واستمرار تدريب المعلمين على تحسين وسائل التدريس. وعليه تقع التنمية المهنية من برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية بصفة دائمة.
- أن يتم الاهتمام بالمواد التعليمية وأساليب: عرضها بدءًا بالكتاب المدرسي باعتباره أحد مصادر التعلم، وكذا دمج التكنولوجية في العملية التعليمية.
- أن يتم تشجيع وتطبيق نماذج لتنمية الإبداع والتفكير الناقد وتطبيق اللامركزية والتخلص من البيروقراطية، وعليه تتاح للمعلمين تنفيذ مبادرات تربوية في التحديث والتجديد والإبداع.

والمبدأ الثالث يؤكد على بناء ثقافة التقويم المستمر على أساس معايير واضحة لكل من المعلم والمتعلم. وهو ما يتطلب العمل على التنمية المستمرة لأداء المتعلمين وصولاً إلى المعايير القومية العالمية لجميع المتعلمين، وبناء نظام التقويم الشامل والمستمر باعتباره آلية للتحقق من وصول المتعلمين إلى المستويات المطلوبة. وتقتضي ثقافة التقويم ترسيخ مبدأ المساءلة، وهو ما يتطلب بيئة تعليمية تتحقق فيها الشفافية التي تمكن المتعلم من معرفة الأداء المتوقع منه

في المواقف المختلفة الأكاديمية والأنشطة، كما تمكن هذه البيئة المعلم من معرفة ما هو متوقع منه تجاه التلاميذ، وما يجب أن يقدمه للمتعلمين وبأية معايير ومقاييس مستخدمة في التقويم والمساءلة.

والمبدأ الرابع هو الإيمان بأن ضمان نجاح أي عمل يتوقف على أن يكون للعمل مسئول عنه يعمل ضمن شراكة واضحة مع غيره، وأن يكرس هؤلاء الشركاء وقتًا كافيًا لتقويم العمل والمشاركة هي إدارته وتحقيق أهداف الإصلاح ومن المهم أن يتحقق لدى الشركاء شبه إجماع على الأهداف. إن تحديد المسئولية وتوسيع قاعدة المشاركة يولد الشعور بملكية العلم، ويتوقف نجاح المدرسة على شعور الشركاء بملكيتها في إطار واضح من المسئولية والمساءلة. لذلك فإن برنامج إصلاح التعليم يجب أن يتمركز على المدرسة في الإدارة، وهو بذلك يدعم بناء حوكمة رشيدة مستندة إلى قيادة متميزة ومشاركة اجتماعية واسعة من خلال مجالس الأمناء والانفتاح على المجتمع المدني المحيط بالمدرسة.

والمبدأ الخامس هو وجود بنية واضحة لكل عمل تربوي أي ترابط كل الجهود وترابط عناصر العمل وتكاملها بوضوح وفاعلية نحو تحقيق أهداف محددة. وهو ما يتطلب تأسيس بنية واضحة داخل حجرة الدراسة بين أهداف التعليم والمحتوى والتعلم النشط والتقويم الشامل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي عناصر تشكل نسقًا مترابطًا داخل قاعات الدرس غايتها إعداد المتعلم إعدادًا متكاملاً نفسيًا ومعرفيًا ومهاريًا ليمارس التعلم الذاتي والتفكير والإبداع.

والمبدأ السادس هو بناء بيئة اجتماعية داعمة للأطفال والمعلمين داخل المدرسة. وهو ما يعني الاهتمام بالأطفال ذوي التحصيل المنخفض، والاهتمام بالأطفال الفقراء وكذلك المدارس الواقعة في بيئات محرومة، فالدعم هنا أكاديمي

واجتماعي بغية الحدّ من التسرب، ذلك إن البرامج العلاجية الداعمة للأطفال ذوي الأداء المنخفض ليست كافية، وعليه يتوجب أن يكون هناك إطار اجتماعي جديد وبيئة داعمة ودامجة اجتماعيًا وثقافيًا وليس تربويًا فقط، لذلك يتوجب التعاون مع وزارات غير التربية والتعليم في مشروعاتها نحو دعم الأسر الفقيرة اجتماعيًا حتى ينعكس هذا الدعم على الأطفال أنفسهم لمواصلة التعليم والتعلم. إن المشاركة المجتمعية هي الضمان الأساسي لاستمرار دعم التلاميذ من خلال بيئة اجتماعية تضامنية داخل المدرسة، ومن ثم فإن المشاركة المجتمعية هي أحد أركان النجاح، كما أن البيئة الداعمة للأطفال تتحقق أيضًا من خلال تبني مفهوم الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة. أما دعم المعلمين فإنه يتم من خلال برامج الرعاية الاجتماعية ورفع المستوى الاقتصادي لهم وكذلك تقديم برامج داعمة للتنمية المهنية المستدامة. إن الكادر الخاص بالمعلمين أساس واضح لدعم المستوى الاقتصادي وربطه بالأداء المهني، ثم إن الأكاديمية المهنية للمعلمين تتولى وضع برامج التدريب التي تدعم التنمية المهنية المستدامة للمعلمين والقيادات المدرسية. إن مدير المدرسة الذي يتمتع بمهارات قيادية متميزة يجعل توفير هذه البيئة الداعمة للمعلم أحد الأهداف الأساسية لتطوير التعليم بالمدرسة، مسترشدًا بالمعايير القومية للتعليم.

إن اللامركزية والجودة والشمول والتكامل والالتزام بالمواثيق العالمية وتخصيص موارد مالية للتعليم على أساس البرامج تشكل في مجملها ملامح أساسية لخطة استراتيجية قومية لإصلاح التعليم، ذلك أن اللامركزية هي أحد الملامح الضرورية للتحديث والتطوير المستمرين، وهو ما يعني ضرورة انتقال الوظائف والمهام الإدارية من المستوى المركزي إلى مستويات إدارية أخرى مثل مديريات التربية والتعليم، والإدارات التعليمية، والمدارس باعتبارها الوحدة

التنظيمية التي ترتكز عليها الإدارة وجهود الإصلاح. وعليه يتعين على المحافظات إعداد خططها التعليمية المحلية في ضوء أوضاعها واحتياجاتها الخاصة بكل محافظة من خلال عملية التخطيط والتنفيذ اللامركزي.

إن الارتفاع بمستوى جودة التعليم يتطلب الإصلاح المتمركز على المدرسة، واعتبار المدرسة هي الوحدة التنظيمية وخط الإنتاج الأول في النظام التعليمي ذلك أن المدرسة هي وحدة الفعل ووحدة التغيير وميدان تحقيق الجودة في كل جوانب العملية التعليمية بوضع المتعلم في بؤرة الاهتمام وتنميته تنمية شاملة وذلك من خلال المقررات الدراسية وأنشطة التدريس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقويم ومهنية المعلم وتنمية الموارد البشرية ونمط القيادة وكفاءة النظم. والمهم ليس فقط إتاحة الجودة ولكن بعدالة توزيعها.

إن الجودة لا تتحقق بذاتها مستقلة عن المتغيرات الأخرى. ومن أهم المتغيرات التي يجب أن تتكامل نظم الحوافز والرقابة والمساءلة وكلها شروط لإنجاح إصلاح التعليم. إن هناك مبادرات دولية لإصلاح التعليم منها برتوكول طوكيو في مجال البيئة وأهداف التنمية للألفية الثالثة واستراتيجيات النمو والحد من الفقر ثم مبادر التعليم للجميع داكار (٢٠٠٠م) ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، واتفاقية حقوق الإنسان وكلها تؤكد أن المنطقة الشرق أوسطية عضو فاعل أصيل في المجتمع الدولي تلتزم بكل ما يحقق دعم التقدم وتحقيقه عالميًا.

إن خطة استراتيجية إصلاح التعليم تقوم على البرامج باعتبارها الأساس في حساب التكلفة فإنها تتطلب أشكالاً جديدة من تخصيص الموارد للتعليم على هذا الأساس. ويتمثل أحد الأشكال الملائمة في إطار الإنفاق متوسط المدى. وهذا يعني ميزانيات برامج تغطي فترة تمتد لعدة سنوات وليس لعام واحد. إن السعي لإنجاح مفاهيم جديدة للتعليم القومي تتطلب:

- ثقافة داعمة للتغيير بغرض الانتقال من نموذج تربوي تقليدي استمرت هيمنته سنوات طوال يكرس الحفظ والتلقين إلى نموذج تربوي حديث يربط الوطن بمستقبل أرحب تستطيع فيه الأجيال الجديدة ممارسة التفكير الناقد والإبداع، ولذلك لابد من وجود إعلام داعم يعمل على بناء ثقافة مستنيرة تساند إحداث النقلة النوعية في التعليم.
- دعم اقتصادي لمواجهة تحدي التمويل حيث إنه لابد من تآزر الجميع في ذلك الأمر. فالتعليم لم يعد مسئولية تنفيذية أو حكومية فقط بل مسئولية مجتمعية ولذلك نتوقع مساهمة واسعة من الجميع، فإلى جانب ضرورة زيادة الموازنة العامة للدولة لدعم التعليم يجب أن تتسع مساهمة رجال الأعمال والجمعيات الأهلية، ويجب أن تتسع دائرة القطاع الخاص والتعاوني في التعليم.
- مشاركة مجتمعية واسعة لدعم الإحساس بملكية المؤسسات التعليمية وتأصيل الحوكمة الرشيدة على مستوى المدارس، وتحقيق تآزر اجتماعي يواجه التحدي الثقافي والمالي والاجتماعي، ويرعى أسس وقيم المواطنة ويرسخها في المناخ التربوي داخل مدارسنا وداخل حجرات الدراسة.
- التأصيل المؤسسي للامركزية بإعادة بناء الأدوار والمسئوليات على جميع المستويات الإدارية في نظام التعليم بدءًا بالمستوى المركزي بوزارة التربية ومرورًا بمستويات محلية ومديريات تعليمية ومدارس. إنه على المستويات المحلية أن تضطلع بدور فعال في عملية الإصلاح وفي ظل مسئوليات وأدوار جديدة.

إن النجاح المتوقع للتعليم القومي يستمد مقوماته من النموذج التربوي الجديد الداعم لقدرات الفرد في بناء حياته اليومية، وممارسة مسئولياته وأدواره،

وكذلك بناء مستويات جديدة من المساءلة ودعم مشاركة المجتمع المدني في إصلاح مسيرة التعليم.

رابعًا- خطة استراتيجية للإصلاح التربوي المصري:

تقديم خطة استراتيجية للتعليم تعني السعي نحو نظام حديث لتعليم المستقبل غايته دعم وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الديمقراطية، والحرية في عصر يقوم على اقتصاد المعرفة والتنافسية العالمية: وهي في ذات الوقت خارطة الطريق لوزارة التربية والتعليم وهي تمثل سياسة جديدة للتعليم في الألفية الثالثة، كما تمثل رؤى ورسالة التعليم والمبادئ الأساسية ومنظومة القيم التي تعزز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية في التنمية الشاملة.

إن التزام وزارة التربية والتعليم بتلك الخطة الاستراتيجية الجديدة يحقق تطويرًا للتعليم في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي وتأسيس نظام تعليمي لامركزي يدعم المشاركة والحوكمة الرشيدة، كما أنه يكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المؤسسات التعليمية.

إن الرسالة التي تكمن وراء تلك الخطة الاستراتيجية الجديدة يتوجب أن تقوم على فرص عادلة لجميع أطفال الوطن للحصول على تعليم عالي الجودة يمكنهم من أن يكونوا مواطنين قادرين على امتلاك مهارات التفكير العلمي الإبداعي الناقد وحل المشكلات والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات التي تجعلهم نشطاء مشاركين فاعلية في مجتمع عالمي دائم التغير. إن منظومة القيم التي ينشدها تعليم المستقبل لابد أن يتغير نسقها ليستغرق في تتابع قيم العدالة، والتفوق، وتمكين المدرسة، والتنمية البشرية، والمواطنة، والمشاركة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتسامح، ودعم المجتمع المدني والقطاع التعاوني،

والديمقراطية والمحاسبية والشفافية واللامركزية، وكلها يساعد في تكوين ثقافة وطنية تعكس قيم المجتمع وثوابته كما تعكس تطلعاته إلى المستقبل في دنيا اقتصاديات المعرفة والمتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة. واتساقًا مع تلك الرسالة الجديدة للتعليم تم وضع ثلاثة أهداف أساسية تحدد أولويات تحديث التعليم هي: التأكيد على جودة العملية التعليمية باعتبارها ركيزة لتحقيق التحرك نحو اقتصاد المعرفة، ثم التأكيد على تحقيق نظام إداري فعال داعم للامركزية والمشاركة المجتمعية، وأخيرًا التأكيد على عدالة إتاحة فرص التعليم لكل الأطفال.

إن من أهم معالم الاستراتيجية الجديدة للتعليم تبينها لأثنى عشر برنامجًا تدور في ثلاثة أطر. أولها البرامج المتعلقة بالجودة وتشمل برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة، وبرنامج الإصلاح الشامل للمناهج ودمج برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ثم برنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية. وثانيها تضم البرامج المتعلقة بالإدارة ودعم النظم والتي توفر الدعم الفني لإصلاح النظم. وتشمل برامج التأصيل المؤسسي للامركزية، والتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات وبناء نظم المتابعة والتقويم، وتطوير بناء المدارس وصيانتها، وثالثها مجموعة تضم البرامج الخاصة بالمستويات التعليمية المختلفة وتشمل برنامج تطوير رياض الأطفال، وإصلاح التعليم الأساسي، وتحديث التعليم الثانوي، والتعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم، ثم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن الواضح أن هذه البرامج متداخلة ويتمم بعضها البعض الآخر، وذلك من أجل تحقيق النقلة النوعية المخطط لها، وعن طريق الإصلاح المتمركز على المدرسة ينتقل التعليم من مدخل التطوير القائم على المدخلات إلى مدخل الإصلاح الشامل على مستوى المدرسة القائم على النتائج والشواهد وذلك في

إطار دعم التوجه نحو اللامركزية على كل المستويات التعليمية. إنه من المتوقع أن يكون لهذه البرامج تأثيرات إيجابية على أداء نظام التعليم الجديد خلال الخطة الخمسية القادمة. فمن المتوقع أن:

الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال يترتب عليه:

- تحسين نواتج التعلم لدعم قدرات المتعلمين في التفكير الناقد والإبداعي والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، واكتساب قيم المواطنة، ومهارات التعامل مع المجتمع الديمقراطي، واستخدام التكنولوجية بكفاءة، والتعلم مدى الحياة، والنجاح في الحياة العملية.
- بناء نموذج تربوي حديث وإحداث نقلة نوعية في التعليم تقوم على التعلم النشط الذي يشجع التنوع ويمكن من أنشطة الاستكشاف والتقصي، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط التعليم بالمهارات الحياتية، وتطوير أساليب التقويم، والتقويم الشامل والمستمر، والاختبارات القومية المقننة، وامتحانات نهاية المرحلة بطرائق متقدمة، والمشاركة في الاختبارات الدولية.
- تحديث طرق وأساليب إنتاج الكتب، وترشيد تكلفتها، وخفض عددها وفقًا للمعدلات العالمية، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج كتب وفقًا للمعايير العالمية في مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية على أساس الإطار العام للمنهج المعتمد من وزارة التربية والتعليم وصولاً إلى المستوى العالمي لجودة الكتاب المدرسي وضمان كفاءة وإنتاج وتوزيع الكتب لا مركزيًا.

١- **الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي،** ويترتب على ذلك أن يتحسن مستوى جودة المخرجات التعليمية، ويتحقق النموذج التربوي الحديث في التعليم والتعلم، وأن تحصل المدارس على قدر كبير من الاستقلالية في إدارة شئونها وبالتالي تزداد مسئوليتها عن النتائج التي تحققها في نهاية العام، ويزداد تبعًا لذلك ترسيخ مفهوم الحوكمة الرشيدة، ومفهوم الشفافية والمساءلة وفق معايير ومؤشرات جودة الأداء.

٢- **تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية،** يترتب عليها تطبيق الكادر الخاص للمعلمين بنجاح لبناء نظم موضوعية للحوافز والترقي، وخفض معدلات ترك المعلمين لمهنة التدريس، وخفض معدلات أعداد الإداريين في النظام التعليمي، والارتفاع بالمكانة المهنية للمعلمين، وتدعيم قنوات الاتصال بين نظام التعليم قبل الجامعي وكليات التربية، ودعم نموذج المعلم الممارس المفكر داخل بيئة التعليم.

٣- **التأصيل المؤسسي للامركزية،** ويترتب على ذلك: التأصيل المؤسسي للامركزية لتحقيق المزيد من التوسع في نقل سلطة صناعة القرار إلى الوحدات التعليمية بالمحافظات والمديريات والإدارات والمدارس، وتوفير المزيد من الخدمات السريعة والإيجابية للمجتمع المحلي، وتمكين العاملين المؤهلين من اتخاذ القرارات التي تساعد في تقديم خدمات تعليمية وجماهيرية ذات جودة أفضل، ووصول جهود التطوير إلى الطلاب والفصول والمدارس مباشرة، ودعم الأسر والمجتمع المحلي المحيط بالمدرية، وتوفير فرص التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين من خلال نظم تدريب لامركزية تتسم بجودة عالية وتكاليف منخفضة، ودعم نظم المتابعة والتقويم على جميع المستويات وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة، والتعامل مع الموازنة وصناعة القرار وفقًا

لنظم حديثه تدعم اتخاذ وتنفيذ القرارات على كل من المستوى المحلي والمدرسة والإدارة.

٤- **التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات**، ويترتب عليه أن يؤدي استكمال البنية التحتية والدعم الفني المطلوب للتكنولوجيا ونظم المعلومات إلى تحسين الأداء العام للمدارس في العملية التعليمية وكذلك الأعمال الإدارية. كما أن تفعيل نظم المعلومات من شأنه أن يوفر بيانات ومعلومات ومؤشرات تساعد على إجراء عمليات التابعة والتقويم بدقة، والحصول على الإحصاءات والمؤشرات التي تدعم اتخاذ القرار بكفاءة سواء في صنع السياسات أو عمليا التخطيط أو الإدارة اليومية.

٥- **تحديث نظم المتابعة والتقويم**، ويترتب عليه زيادة الشفافية والمساءلة وتفعيل دور وحدات التقويم والجودة على مستوى المدرسة، وإنشاء إدارات لضمان الجودة على كل المستويات الوزارة والمديرية والإدارة التعليمية، وارتفاع مستويات جودة أداء التلاميذ والمعلمين والمدارس.

٦- **تطوير بناء المدارس وصيانتها**، ويترتب عليه بناء المدارس وفقًا للمعايير الملائمة للمتغيرات الجديدة، وتحسين وتطوير إجراءات تخطيط وبناء المدارس، وتأصيل لامركزية اختيار المواقع وبناء وصيانة المدارس، ووضع خطة لإدارة عمليات بناء المدارس لامركزيًا، ووضع نظام لمشاركة القطاعين العام والخاص في عملية بناء المدارس، وتوفير المباني المدرسية لجميع احتياجات التعليم.

٧- **تطوير رياض الأطفال**، ويترتب عليه تحسين جودة العملية التعليمية وفقًا للاتجاهات العالمية الحديثة، ووضع نظام إداري حديث لمرحلة الطفولة

المبكرة، وتفعيل دور رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية والقطاع التعاوني للنهوض برياض الأطفال كمًا وكيفًا.

٨- **إصلاح التعليم الأساسي**، ويترتب عليه تحقيق عدالة إتاحة الفرص التعليمية عالية الجودة للجميع والتي تمكن الأطفال من مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمي قدراتهم المعرفية والإبداعية وتكسبهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح، كما يترتب عليه تعميم التعليم الأساسي للجميع، ورفع الكفاءة الداخلية في التعليم الأساسي، وإكساب الأطفال مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتمكينهم من المهارات الأساسية في اللغة والتواصل وتنمية اتجاهاتهم نحو العلوم والرياضيات ودعم قدراتهم في التفكير الناقد والإبداعي.

٩- **تحديث التعليم الثانوي**، ويترتب عليه زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، وتحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والفني، وتمكين الطلاب من امتلاك مهارات التفكير والبحث العلمي، والاهتمام بعلوم المستقبل لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبناء ثقافة مشتركة لدى الطلاب، وتوفير حدّ أدنى من المكون التكنولوجي، وبناء نماذج جديدة لمدارس التعليم الفني مثل مراكز التميز والمدرسة الموحدة الشاملة، ونموذج التجمع الصناعي.

١٠- **التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم**، ويترتب عليه التوسع في إنشاء مدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد للفتيات والأطفال غير المقيدين في التعليم، وإنشاء مدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وتوفير أعداد كافية من المديرين والموجهين والعمال

المؤهلين، وإنتاج مواد تعليمية في إطار المناهج القومية، وتوفير برامج تغذية مدرسية للجميع، ووضع نظام إداري فعال.

١١- **تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة**، ويترتب عليه توفير فرص للتنمية المهنية للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة للارتفاع بمستوى جودة الخدمة التعليمية مع تأهيل الأبنية المدرسية التي يتم فيها الدمج الشامل، ودعم الموهوبين بتوفير الفرص التعليمية الملائمة لهم، وتمكين المعلمين من مهارات متابعة واكتشاف الموهوبين وتقديم الرعاية اللازمة باعتبار ذلك استثمارًا في رأس المال البشري.

خامسًا- إصلاح المناهج إصلاح للتعليم:

التحدي الحقيقي لإصلاح المناهج الدراسية يتبلور في إحداث نقلة نوعية تتحول فيها إلى نموذج تربوي جديد ينتقل من التعليم إلى التعلم لتنمية الإبداع والتفكير الناقد ومهارات التعلم الذاتي المستمر، ودعم القدرات العلمية والعملية لدى المتعلمين لإعداد رأس المال البشري القادر على إنجاح سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مجتمع المواطنة والعدل والحرية والدخول إلى مجتمع المعرفة والمنافسة العالمية. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورًا متقدمًا في إحداث هذه النقلة النوعية، حيث تساعد على تجاوز طرق التدريس التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين ونقل المعلومات إلى استخدام طرائق جديدة في بيئات تعليمية غير تقليدية تركز على المتعلم، وتنمي قدراته الذاتية في الإبداع والتفكير الناقد والبحث العلمي وترابط المعارف والمهارات الإنسانية والاجتماعية المتكاملة. إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس لا يعني فقط مجرد توفير أجهزة، بل يعني أيضًا، وهذا هو الأهم، إدخال ثقافة معالجة المعلومات، التي تشمل مهارات جمع وتحليل وتفسير البيانات، ويجب أن تتم عمليات اكتساب

المعرفة عن طريق المتعلمين أنفسهم حتى تصبح جزءًا من الإطار المفاهيمي لديهم. وفي هذا السياق يعتبر استخدام التكنولوجيات المتقدمة الملائمة وسيلة مهمة في تغيير البنية المعرفية للنظام التعليمي وهو المبدأ الأساسي لبناء عملية إصلاح التعليم.

إن هناك أربعة عوامل رئيسة تسهم في جودة التعليم تتعلق بما يتعلمه التلاميذ وكيف يتعلمونه، هي: المحتوى القائم على المعايير، ودمج تكنولوجيا التعليم، وتطوير وتكامل عمليات التقويم المستمر، وممارسة التعلم النشط. ويتطلب تطوير المناهج الدراسية بهذا المعنى الشامل تغييرات جذرية في الأدوار الحالية التي يقوم بها كل من المعلم والمتعلم، وبناء علاقات جديدة في سياق نموذج بيداجوجي جديد. وهذا النموذج البيداجوجي يحدد العلاقات التربوية وطرائق التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة ويقوم على التعلم، ويعتبر المتعلم ركيزة العملية التربوية التي يكتسب من خلالها مهارات التعلم مدى الحياة، وينمو فيها نموًا متكاملاً لكل جوانب شخصيته.

إنه لتحقيق إصلاح المناهج الدراسية وتطويرها تطويرًا شاملاً ودمجها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة تواجهنا عدد من التحديات هي: المجموعة الأولى من التحديات تتعلق بتقديم إطار للمناهج يستند على المعايير القومية للتعليم ابتداء من الصف الأول بمرحلة رياض الأطفال حتى نهاية الصف الأخير من المرحلة الثانوية. وتتجه أطر المناهج المستهدف بناؤها على أساس المعايير إلى تحقيق جودة التعليم من خلال نموذج تربوي يقوم فيها المعلم بدور الميسر والمحفز الذي يعمل على تهيئة الظروف المواتية للتعلم، والتي تمكن المتعلم من ممارسة التعلم الذاتي النشط والتعامل مع مصادر المعرفة، وفي إطار هذا النموذج الحديث يتم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعمليات التعليم

والتعلم التي من شأنها أن تعزز وتدعم النقلة النوعية في بيئة التعلم، وتمكن المتعلم من تجاوز الحدود الزمنية والمكانية إلى آفاق جديدة تنطلق فيها طاقاته الإبداعية والإنسانية، ويتكامل هذا النموذج التربوي الحديث والتقويم المستمر الشامل الذي يدفع الطلاب ويوجههم ويحفزهم صوب أهداف التعليم. وتحدد المعايير ما يجب أن يعرفه الطلاب وما يستطيعون القيام به نتيجة لدراستهم، ويمثل هذا نقلة كبيرة في المناهج الدراسية من التركيز على مدخلات التعليم إلى التركيز على النتائج المرجوة من الدراسة. كما تعني أيضًا تبني نموذج تربوي يشجع الطلاب على الاضطلاع بدور نشط وتحمل مسئولية تعلمهم، كما أن ممارسات التقويم لها تأثير قوي على التعليم والتعلم. فالغرض من التقويم هو جمع معلومات عن مدى تقدم الطلاب نحو المعايير ومخرجات التعلم المرجوة بطريقة عادلة تؤدي إلي التعلم المستمر. ويعزز التقويم المستمر عمليات التعلم عندما تتسم معاييره بالفاعلية والشفافية، وعندما تطبق بصفة دائمة، وعندما تكون الأنشطة الخاصة بالتقويم تثقيفية موجهة وداعمة لتنمية الطالب، ومتضمنة في المناهج الدراسية. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تدعم التعلم والتقويم المستمر إذ إن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المناهج يضمن فهم أجيال المستقبل للتكنولوجيا واستخدامهم لها من أجل تحقيق الاستفادة القصوى للفرد والمجتمع حيث يساعد على المراجعة والبحث والاكتشاف ونقل التعلم إلى سياق الحياة الواقعية بما يتجاوز جدران حجرة الدراسة، وما يتجاوز مجرد استيعاب المادة الدراسية إلى استخدام التكنولوجيا في حل المشكلات والتطبيقات العلمية الجديدة المتعلقة بهذه المادة الدراسية وارتباطها بغيرها من المواد الأخرى في تشكيلها لبيئة المعرفة المتكاملة، كما تساعد التكنولوجيا في عملية التقويم الذاتي ويمكن أن يقوم المؤلفون القائمون على تطوير المواد التعليمة بتخطيط وتصميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أما المجموعة الثانية من التحديات فإنها تتمثل في ضرورة التغيير الشامل للطريقة التي يتم بها تصميم وإنتاج وتوزيع الكتب المدرسية واستخدام المعلمين لها. ويجب أن ينعكس الأسلوب الجديد في التعليم والتعلم على عملية تأليف وإنتاج الكتب المدرسية.

إنه يتوجب إنتاج نوعية جديدة من الكتب المدرسية تعتمد على الجديد في نظريات التعلم، واستخدام الوسائل والأطر المناسبة لعرض وترتيب المعلومات والمعارف، وعليها أن تتضمن مهارات التفكير الناقد، والتعلم النشط وأنشطة التقويم المستمر والشامل، والممارسات العملية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات المناسبة. وأن تعكس الكتب المدرسية وحدة المعرفة وتكاملها واستخدامها في حل المشكلات والتطبيقات العملية في الحياة اليومية. كما أنه لابد من توافر البنية التكنولوجية في كل مدرسة ومراعاتها لمعدلات عدد الطلاب لكل جهاز كمبيوتر ونوعية شبكات الاتصال بكل مدرسة وعليه يتوجب أن يكون محتوى الكتب المدرسية مرنًا وخاصة كتاب دليل المعلم الذي يراعي إدارة عملية التعلم مستخدمًا التكنولوجيا المتقدمة.

إنه يتوجب أن ينتج الكتب المدرسية فرق متخصصة ومدربة تدريبًا عاليًا على تصميم المناهج والتدريس ودمجها في تكنولوجيا المعلومات وأساليب التقويم الشامل الملائمة، كذلك يتوجب أن تنوع الكتب المدرسية فيكون لكل مادة دراسية في الصف الدراسي الواحد أكثر من كتاب مدرسي وفق الإطار العام للمنهج القومي والمعايير القومية شريطة أن تعتمد هذه الكتب المدرسية ما يناسبها من بين قائمة هذه الكتب وهو ما يتفق مع اللامركزية وتطبيق المنهج المرن المناسب. إن تشجيع الناشرين في القطاع الخاص من خلال المسابقات يساعد على إحداث نهضة صناعة الكتاب المدرسي، وتوفير الكتب المرتكزة على

المعايير العالمية مع مراعاة البعد الأيديولوجي العقائدي، كذلك يفضل أن يتم إنتاج اسطوانات مدمجة، ومواد تعليمية تعتمد على شبكة الإنترنت من أجل دعم أهداف المنهج الدراسي مع التأكيد على التكامل والترابط بين عناصر الكتاب المدرسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال كذلك أساليب وطرق التقويم الحديثة التي تركز على التفكير الناقد وحل المشكلات. وفي هذا الإطار لابد من تعزيز أداء المعلمين والمدراء والموجهين الفنيين في دعم أنشطة التعلم النشط والتقويم المستمر وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال الإصلاح المتمركز على المدرسة وتنمية الموارد البشرية.

إن المجتمع يحتاج إلى أجيال من المتعلمين قادرين على التعامل مع معطيات مجتمع المعرفة من خلال مناهج متطورة تمكنهم من المهارات والمعارف والقيم التي تراعي دراسة المعارف المتقدمة وعلوم المستقبل، ومهارات التعلم الذاتي مدى الحياة، ومهارات الاتصال والتواصل، وقيم المواطنة والحوار وقبول الآخر، والتفكير الناقد والإبداع والبحث العلمي، والتمكن من اللغة العربية الفصحى ومن اللغات الحية.

والمناهج الدراسية تتطلب معايير أداء واضحة ومحددة، من أهمها تحديد مسبق لمستويات الأداء المطلوبة القائمة على المعارف والمهارات والاتجاهات لتحقيق أدوار فاعلة في سياقات واقعية، وتحديد أنماط ومستويات الأداء وتطبيقها في مجالات العمل التربوي من مناهج وتنمية مهنية للمعلمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبنية التحتية للتكنولوجيا والتجهيزات المدرسية، والميزانيات والموارد. كما أننا نطلب وضع نماذج بيداجوجية حديثة تقوم على التعلم وتحفز النشاط الإيجابي للمتعلم وحيث تحقق تلك النماذج من خلال فلسفة العملية التعليمية قيما أساسية أهمها: الارتكاز على المتعلم، وتشجيع التعلم من

خلال الاستكشاف، وربط التعليم والتعلم بسياقات الحياة الواقعية، والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتأمل المتواصل والتفكير في العمليات والنتائج التربوية، والتقويم المستمر والشامل لأداء المتعلم.

إن التعليم عن طريق جعل المتعلم محورًا للعملية التعليمية يساعد في تنمية القدرات الابتكارية لدى المتعلم على أساس تراكم الخبرات وليس التحفيظ والتلقين، بل يعمل على تكوين الشخصية العلمية والتفكير العلمي، ومزج التعلم بالمتعة، والوصول إلى المعلومة بالاستنتاج والممارسة العملية، ومزج المعرفة النظرية بالأسلوب التجريبي المعملي وتكامل كافة وسائل المعرفة من كتب وثقافة ورقية إلى تقنيات وثقافة كمبيوترية وتجارب معملية وامتلاك مفاتيح المعرفة.

إن إصلاح المناهج الدراسية في المراحل التعليمية يتطلب تحقيق المنهج المرن والملائم لاستخدام أمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول إلى نماذج تربوية حديثة لإعداد أجيال قادرة على المساهمة بفكر جديد في بناء مجتمع المعرفة.

سادسًا- التعليم التكنولوجي لصناعة المبدعين:

تحتضن الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم برنامجًا علميًا تربويًا للتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، يستهدف استكمال البنية التحتية والدعم الفني اللازم لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها الاستخدام الأمثل لتطوير العملية التعليمية، والتدريب عن بعد، ودعم النظم الإدارية في جميع المجالات وعلى كافة المستويات. إن تفعيل هذا الهدف قضية أساسية لتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال استخدامًا فعالاً، أولاً لتحقيق بيئة تعليمية غير تقليدية داخل حجرات الدراسة قادرة على دعم تحول التعليم من النموذج التربوي التقليدي إلى النموذج التربوي الحديث، ثانيًا لدعم كفاءة تسيير النظم الإدارية في

جميع المجالات وعلى كل المستويات، وثالثًا لتكون أداة داعمة في تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات تستخدم في صناعة القرارات وحل المشكلات، ورابعًا لتكوين وسيلة الاتصال وتسيير التفاعل والتعاون بين العاملين والأقسام والإدارات، وأخيرًا لتفعيل نظم التدريب عن بعد والتعليم الإلكتروني. إن هذه الأهداف الجديدة تتطلب تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واكتساب مهارات تشغيل وإدارة المعدات التكنولوجية المتطورة وتطبيقات البرمجيات، كما أنه يتطلب أيضًا القدرة على استخدام التكنولوجيا في البحث عن المعلومات وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى حلول إبداعية للمشكلات المتعلقة بالوضع الحالي، وكذلك دعم القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم والأنشطة المدرسية فضلاً عن استخدامها في القيام بمهام الإدارة على مستوى المدرسة، حيث إن الاستخدام الناجح للتكنولوجيا داخل المدارس له أثره على تحسين الأداء الإداري والمالي المرتبط بالسياسات والتخطيط واتخاذ القرار.

إن الوضع الراهن يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كخدمة تعليمية، وحيث تم تطوير البنية التحتية للكمبيوتر والمعدات والمعامل ونظم المعلومات، ووضعها قيد التشغيل في العديد من المدارس والأقسام الإدارية داخل ديوان عام الوزارة والمحافظات، وحيث تم التزويد بأجهزة الكمبيوتر رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ومدارس التعليم الخاص، ومعامل الكمبيوتر في (٦١١) مدرسة معظمها مدارس ثانوية، ويتم حاليًا تزويد المدارس بمعامل الوسائط المتعددة، وإتاحة الإنترنت فائق السرعة وعن طريق التليفون. كما يتم استخدام التكنولوجيا في مجال التدريب أثناء الخدمة للعاملين بالنظام التعليمي عن طريق شبكة قومية تضم (٦٣) نظامًا للفيديو

كونفرنس تستخدم في أغراض التدريب عن بعد والاتصال عن طريق القمر الصناعي والتي تتكون من سبعة محطات ثابتة وستة محطات متحركة وسبعة مواقع يتم إداراتها باستخدام داما، كما توجد شبكة معلومات أخرى تربط (٢٧) محافظة بديوان عام الوزارة. وقد تم إنشاء إدارة نظم المعلومات التربوية ونظم الإدارة المدرسية في الوزارة والمدارس لتوفير البيانات الفورية اللازمة للتخطيط وصناعة القرار، ودعم عمليات التخطيط وإدارة المشروعات ومراقبة الجودة في العملية التعليمية، وتوفير الإحصاءات الحالية والتاريخية فيما يخص الاتجاهات والأفكار الأساسية في التعليم، وعلى مستوى المدرسة. وتهدف نظم الإدارة المدرسية إلى توفير الوقت والجهد لتحقيق تركيز أفضل على العملية التعليمية، ومساعدة العملية الإدارية على العمل وتكامل من خلال إدارة قاعدة البيانات الإدارية والتعليمية على مستوى المدرسة بسرعة ودقة ومهنية وهي توجد في (٣٨) مدرسة ذكية ومدارس خاصة.

إن تحديات الواقع في مدارسنا تشير إلى أنه توجد حاجة لنظام شامل لتوفير التكنولوجيا واستخدامها في العملية التعليمية حيث إن العديد من أجهزة الكمبيوتر لا تستخدم بفاعلية في المدارس، وبالرغم من تزويد المدارس بأجهزة الكمبيوتر والمعامل فإن توزيع هذه الأجهزة والمعامل فإن توزيع هذه الأجهزة والمعامل غير عادل حيث إن مرحلة الطفولة تعاني وكذلك المرحلة الابتدائية من عجز في أجهزة الكمبيوتر وبحيث إن متوسط عدد الأجهزة يتراوح بين أجهزة ثلاث وجهاز واحد لكل مدرسة، كما أنه يوجد بالإدارة العامة للمعلومات التربوية غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى عمالة مؤهلة لاستخدام النظام بكفاءة، والغالبية العظمى للمدارس ليس لديها نظام إدارة مدرسية، ونحن في حاجة إلى تمكين أكبر عدد من المعلمين من مهارات الكمبيوتر اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات

التربوية الجديدة كالتعلم النشط والتعلم التعاوني وحل المشكلات والتقييم الشامل. وفيما يختص بالإدارة فإن هناك كيانات مختلفة ذات أدوار ومسئوليات متضاربة تعد مسئولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل ديوان الوزارة وقد أمسى دمج هذه الكيانات ضرورة لتوضيح الأدوار والوظائف فيما يتعلق بعمليات إدارة نظم المعلومات، ذلك أن الإدارة العامة لنظم المعلومات، ومركز التطوير التكنولوجي، وهيئة الأبنية التعليمية تعمل كل جهة منها بشكل مستقل عن الجهة الأخرى. كما أنه يوجد إدارات متعددة تمتلك بنية تحتية للتكنولوجيا مثل مركز التطوير التكنولوجي، والإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي وهي مرتبطة بعملها بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية غير أنها غير متكاملة. وفيما يخص البرمجيات فإنه على الرغم من أن الإدارة العامة للمعلومات والكمبيوتر لديها نظام متكامل للمعلومات يعمل باستخدام برامج متخصصة غير أنها في حاجة إلى تعديلات.

إن التطوير والتوسيع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم تتطلب تفعيل المبادرات التي قدمت في هذا الإطار. ومنها (المبادرة المصرية لتطوير التعليم) والتي نتجت عن المنتدى الاقتصادي الدولي في شرم الشيخ مايو ٢٠٠٦ وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين الطلاب والمعلمين والمديرين من بناء قدراتهم المهنية بطريقة شاملة، وذلك لفهم ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها في المدارس الإعدادية، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة، وقد تم تدريب موسع ضمن خطة مركز التطوير التكنولوجي.

كما تم توريد أجهزة كمبيوتر وكل ذلك لم يحقق الأهداف المنشودة. أما (مشروع التكنولوجيا القومي) فإنه يهدف إلى تزويد المدارس بالتكنولوجيا فائقة السرعة وهو ثمرة التعاون بين وزارتي الاتصالات والمعلومات، والتربية

والتعليم في التوجه نحو التكنولوجيا فائقة السرعة، ويتم من خلال الربط التدريجي بالمدارس الإعدادية على أن يتم تزويد كل مدرسة بعدد (١٢) جهازًا كمبيوتريًا بالكماليات: ماسح ضوئي، كاميرا ويب، اتصال فائق السرعة بالإنترنت على أن تستهدف المرحلة الأولى ألفي مدرسة إعدادية. كما أن مشروع (البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم) فإنه يمثل قفزة تكنولوجية يمكن أن تمهد الطريق لتيسر العمل اليومي بين قطاعات الوزارة، وتخفيف الأعباء عن المواطنين من خلال مدخل الخدمة الإلكترونية، وأيضًا فتح الأفق للتعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى إطلاع المسئولين بالتعليم والمهتمين بآخر الأحداث والمؤتمرات والندوات من خلال مدخل المعرفة. وهذا المدخل بداية أفضل لتطوير إدارة نظم المعلومات التربوية للنظام التعليمي.

إن التكنولوجيا والمنهج يكمل بعضهما البعض، فمن ناحية يركز برنامج تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم على دمج أفضل تكنولوجيات المعلومات في المنهج، ووضع منهج يرتكز على المعايير القومية للتعليم، ويتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقويم، وهو جزء مهم في استخدام التكنولوجيا في تطوير العملية التعليمية وتحقيق نقلة نوعية فيها لخلق بيئة تعلم لطالب نشط ومشارك إيجابيًا، ومن ناحية أخرى يركز برنامج التكنولوجيا الحالي بشكل أساسي على توفير بنية تحتية مناسبة لتنفيذ متطلبات التطوير التربوي في الإدارة وتسيير النظم وفي عمليات التعليم والتعلم على السواء.

إن منهجية برنامج التطوير يرتكز على إنشاء نظام تصنيف للمدارس باستخدام نموذج النجوم وذلك لتحديد البنية التحتية المناسبة واللازمة لكل مدرسة، ولنظام تصنيف المدرسة ستة مستويات تبدأ بصفر وتنتهي بخمسة نجوم وفقًا للمكونات التالية: كمبيوتر الطلاب، وسائل الاتصال، عدد الكوادر بالمدرسة،

ونظام الإدارة المدرسية. كذلك استخدام التكنولوجيا في الأنشطة التربوية وطرائق التدريس المرتكزة على المتعلم، وفي تطبيق المعايير القومية لمحتوى المنهج والمواد التعليمية التكنولوجية بالإضافة إلى توفير المعلمين المهرة والقادرين على التعامل بكفاءة ومرونة مع المستوى التكنولوجي المناسب بكل مدرسة وفقًا للمرحلة التعليمية وموقعها من نموذج النجوم بحيث يستخدم المعلم بكفاءة وفاعلية التكنولوجيا في المستوى المتاح في التعليم والتقويم، وفقًا لمعايير التكنولوجيا، كذلك يتم دعم مهارات التكنولوجيا في مجال التفاعل والتواصل مع الشركاء في المجتمع المحلي، والدعم المالي المستمر لاستخدام التكنولوجيا وفقًا للمعايير والسياسات المؤيدة للنموذج التعليمي الجديد. كذلك السعي نحو تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الإداري والعملية الإدارية من خلال نظم إدارة المعلومات التربوية، ونظم الإجارة المدرسية، وذلك لتوفير إحصاءات تربوية شاملة، ومؤشرات وتوقعات للأداء بما يخدم صناعة القرار، ومراقبة الجودة على المستوى المركزي على مستوى ديوان عام الوزارة، وعلى مستوى المديريات التعليمية وذلك لتوضيح صورة حقيقية عن النظام كمًا وكيفًا لدعم العليم على المدى الطويل وعلى أساس يومي، كذلك سيتم تفعيل نظم الإدارة المدرسية في المدارس وذلك لتوفير معلومات تفصيلية عن المتعلمين والمعلمين، وتيسير العمل الإداري، وتوفير مراقبة الجودة داخل المدرسة والإدارة. وأولى من ذلك كله دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في التجريب والتعليم عن بعد لضمان تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين خاصة في مجال دمج التكنولوجيا في عمليتي التعليم والتعلم، وهو ما يتطلب تدريب الأفراد للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر وتدريب الموجهين على استخدام الكمبيوتر، وإجراء برامج تدريبية متقدمة للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات: الصيانة وأعمال الشبكات والبرمجة. وبرنامج التطوير التكنولوجي يلتفت بوضوح نحو

اللامركزية ذلك أن العنصر النهائي لإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو إعداد هيكلة الإدارة العاملة في مجال التكنولوجيا داخل ديوان عام وزارة التربية والتعليم، حيث تعاد هيكلة كل الإدارات العاملة في مجال التكنولوجيا. ومن المتوقع أن يتم دمجها جميعًا في قطاع واحد ذي أدوار ومستويات محددة، على أن تحدد عملية إعادة الهيكلة لهذا الكيان الذي يتولى مسئولية دمج التكنولوجيا في المنهج، كذلك يتوجب أن تتجه وزارة التعليم إلى توحيد نظم المعلومات وتكاملها لضمان فاعلية جمع البيانات وتحليلها وبناء المعلومات ودعم اتخاذ القرار. إنها رؤى جديدة ليس فقط لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم، بل هي رؤى جديدة لتغير الذهنية والاهتمام بالتفكير في مستوياته العليا لصناعة بيئة تعليمية تعلمية مبدعة، ولصناعة إنسان جديد لمجتمع جديد.

ملحق- نظام التعليم في مصر

يعتبر نظام التعليم قبل الجامعي في مصر من أكبر نظم التعليم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، حيث يضم ١٧ مليون طالب تقريبًا وحوالي ٤٠,٠٠٠ مدرسة (عام وخاص) بمراحل التعليم المختلفة. ومن المتوقع على المدى البعيد أن يسهم التعليم قبل الجامعي بشكل كبير في النمو الاقتصادي بمصر وزيادة دخلها القومي.

ويضم التعليم العام والخاص معًا ٩٠,٢% من إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم في مصر (٨٣% و ٧,٢% على التوالي) ، بينما قدرت نسبة المقيدين بمدارس الأزهر(*) بحوالي ٩,٨% كما يعمل بالتعليم العام الحكومي والخاص حوالي ٨٢١,٠٠٠

(*) يمول التعليم الأزهري من قبل الحكومة، وهو تعليم إسلامي موازٍ لنظام التعليم العام ويقدم خدمة تعليمية لحوالي ١٠% من الطلاب الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في مصر.

معلم و ٧١١,٠٠٠ إداري، و ١٠٥,٠٠٠ عامل يشكلون جميعًا ١,٦ مليون موظف تقريبًا.

ويتكون التعليم قبل الجامعي من ثلاث مراحل: المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية. ويهدف التعليم الأساسي الذي يضم ٩ سنوات (٦ سنوات في المرحلة الابتدائية و٣ سنوات في المرحلة الإعدادية) إلى استيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية من ٦-١٤ سنة، وهو حق يضمنه الدستور لكل مواطن مصري، حيث صار التعليم الابتدائي إجباريًا منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

لا يعتبر تعليم رياض الأطفال جزءًا من سلم التعليم الرسمي في الوقت الحاضر، فمسئولية هذا النوع من التعليم يقع على العديد من الجهات منها وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وتعليم رياض الأطفال بالأزهر، والجمعيات الأهلية الدولية والمحلية والقطاع الخاص.

وينتقل الطلاب الذين يجتازون امتحان إتمام الشهادة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، بينما ينتقل الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز هذا الامتحان لمرتين متتاليتين إلى التعليم الإعدادي المهني أو يخرجون خارج نظام التعليم كليًا، وينتقل الطلاب من مرحلة التعليم الإعدادي إلى مرحلة التعليم الثانوي وذلك طبقًا لأدائهم ودرجاتهم في امتحان الشهادة الإعدادية حيث يتم توزيع الطلاب إما على التعليم الثانوي العام أو الثانوي الفني، أو قد يتراجع هؤلاء الطلاب عن الاستمرار في التعليم الرسمي. ويتأهل خريجو التعليم الثانوي العام للالتحاق بالجامعة وفق درجاتهم في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية، بينما يلتحق معظم خريجي الثانوي الفني بسوق العمل (قد يلتحق نسبة ٥% من المتفوقين في التعليم الثانوي الفني بالمعاهد العليا أو الجامعة).